

رحمته يوسف دفع الله أحمد (*)

المقدمة:

الحمدُ القائل في كتابه: "علم الإنسان ما لم يعلم"، نحمده حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، ونصلي على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

يطيب لي أن أتحدث في هذا البحث عن واحد ممّن حافظوا على قداسة النص القرآني وجعلوه في مقدمة شواهدهم النحوية، مخالفاً لمن هاجموا القراءات القرآنية أو أولوها إن لم توافق ما قرّروا من قواعد نحوية. غير أبهين لما يترتب على صنيعهم هذا من فتح الباب أمام المستشرقين وأعداء الدين لمهاجمة القراءات القرآنية متواترة كانت أم شاذة؛ بسبب منهجهم في القياس والتعليل. ألا وهو جمال الدين عبد الله بن مالك، فاخترت ((منهج ابن مالك في الاستدلال بالقراءات القرآنية وأثره في النحو العربي)) فعمدت في هذا البحث إلى إبراز أهمية القراءات القرآنية، وما لتعددتها من دلالة في تأدية المعاني، إضافة لما أريد به من التيسير على الناس ليقروا كل قوم بما يوافق لسانهم.

فوقفت على منهجه في الاستدلال بجميع القراءات، وما ترتب عليه من جعل الاستشهاد بالقراءة في قمة شواهد، معتمداً عليها، ومحتجاً بها في إثبات القواعد، خلافاً لغيره ممن جعلوا صحة القراءة موافقتها لمذاهبهم.

ثم بينت أنّ موقفه لم يقف عند تسليمه بالقراءات فحسب بل تصدى لكل من تناول عليها مخطئاً لروايتها وطاعداً في قرائنها، ناسياً أنّ القراءة سنة متبعة، فردّ عليها رداً شافياً نقلاً وعقلاً.

ثم تحدثت عن مفهومي الشاذ عند علماء الأصول والفقه، ووجدوا

(*) أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

العدد التاسع عشر ١٤٣٠ هـ -

١٨٥

مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
٢٠٠٩م

الاستدلال في ميادين اللغة والنحو ، ثم بيّنت كيف اعتمد ابن مالك على القراءات الشاذة في إثبات بعض القواعد النحوية ، وما للقراءة الشاذة من وظيفة في سد النقص بإثراء جانب السماع في النحو العربي ، وذلك لكثرة ما ضاع من أشعار العرب أثناء الفتوحات الإسلامية وغيرها .
ثم عرضت بعد ذلك لجانب مهم وهو استقلالية ابن مالك برأيه وما ترتب عليه في اختياراته لمذاهب العرب . معتمداً على ما بلغه من معرفة بأشعار العرب ونحوها ، وإمامه بثقافة عصره من فلسفة ومنطق وغيرها .
ثم تحدثت وبحمد الله في ختام هذا البحث عن ملخص ما جاء فيه ، وما توصلت إليه من نتائج .

طريقة ابن مالك في الاستشهاد :

لم يقف ابن مالك عند احترامه لما سماع عن العرب فيما صحّ نقله فحسب ، بل كان منهجه منصّباً في تثبيت قواعد النحو العربي ، على ما نقل عنهم ، ولو قلّ مما يمكن ملاحظته في كثير من المسائل التي جرى حولها خلاف بين البصريين والكوفيين ؛ وفي اختياره لمذهب الكوفيين المعتمد على السماع دون سائر معاصريه من المتأخرين الذين كان ميلهم لمذهب البصريين - فيما أرى - بشيء من الغلو .

ولاسيما إذا كان هذا المنقول مما قرئ به من القراءات ، متواترة كانت أو شاذة . وكذلك الحديث النبوي - وإن اختلفت آراء النحويين في الاستدلال به - ، فاختار مذهب المجيزين ، وقد كانت عنايته بالحديث كبيرة . وكذلك كان تسليمه بأشعار العرب في الأخذ والاحتجاج بها دون اللجوء إلى ردّها أو تأويلها ، أو وصف أصحابها بالغلط ، وضعف الدراية ، وإن كانوا من أرباب الفصاحة والبيان كما فعل كثيرون . ساعده على التزام هذا المنهج سعة إطلاعه ، وروايته لكثير من أشعار العرب ، ممّا جعل بعضهم يقول : إنه استحدث لنفسه شواهد مجهولة ، وجعلها حجة في تصحيح مذهب ، أو تخطئة آخر حتى قيل فيه : ((أمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام

يتحIRON فيها ، يتعجبون من أين يأتي بها))^(١). إلا أن ما ذهبوا إليه تدحضه موافقة جزء كبير من أشعاره لأشعار سيبويه ، وهذا ما ذكره محمد خير الحلاواني: ((ولقد زادت شواهد على ثمانمائة شاهد ، التقى سيبويه بأكثر من مائة شاهد))^(٢). وإلى هذا ذهب شوقي ضيف فقال: ((وكان أمة لا في الاطلاع في كتب النحاة وآرائهم فقط، بل أيضاً في اللغة والأشعار التي يُستشهد بها في النحو))^(٣).

وإذا كانت شواهد سيبويه في الكتاب ألفاً وخمسين بيتاً علِمَ منها ألف، وخمسون لم يعرف لها قائل، فما الذي يدعو إلى الطعن فيما رواه ابن مالك؟ ، لذلك يقول السيوطي ردّاً على ما ذكر بأنه "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله"^(٤) ؛ وذلك لأنهم اشدّرتوا في المأخوذ عنه الفصاحة أن يكون معروفاً غير مجهول، لئلا يكون غير فصيح فتبني القاعدة على كلامه، فقال: ((ولو صح هذا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه))^(٥).

ومما يدعو للاطمئنان بأنه ثقة في روايته ؛ تورعه وتجنبه من أن يذوض أو يتعرض للقراءات القرآنية ، بردها أو تضعيفها ، ولم يهجم قراءها، ويصفهم بعدم الدراية ، والجهل بالعربية أو العجمة كما فعل غيره. والذي يظهر لي أن منهج ابن مالك وثقافته المتمثلة في اطلاعه على هذا الكم الهائل من أشعار العرب ، كان لهما الأثر الواضح في طريقته التي انتهجها في التعامل مع الشواهد النحوية ، وهي التي أشار إليها السيوطي: ((لاين مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين ، فإنّ مذهب الكوفيين: القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين أتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل ، بل

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - بيروت - لبنان، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٢) الاحتجاج وأصوله ، محمد خير الحلاواني ، ص ١١٢ .

(٣) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ ، د. طبت ، ص ٣٠٩ .

(٤) خزانة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٩٨٦م ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، ط ١ ١٩٧٦م ، ص ٧٣ .

فجاء الاستحسان من أحد معاصريه ، وهو أعلم به ، وقد أكثر من نقل
أرائه خاصة في كتابه المغني. إذ أكد على إمامته ، وإن كان ذلك في مسألة
يرى ابن هشام أنه ما كان ينبغي أن يقول فيها كما قال ، وذلك في أقسام "الإلا"
إذ قال: ((ليس من أقسام إلا التي في نحو : جهة هـ بـ هـ جـ^(٣)) وإنما هذه
كلمتان ، إن الشرطية ، ولا النافية ، ومن العجيب أن ابن مالك على إمامته
ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا))^(٤).

جذث ث ظ ث ف ف ف ف (٥). ب ج ر الأرد ام (٦). فخطأه ا
البصريون اعتماداً على منع عطف الظاهر على المضمّر دون إعادة الخافض.
فعلا له الزمخشري بقوله: ((لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار
والمجرور كشيء واحد ، فكانا في قولك: مررتُ به وزيد ... شديدي الاتصال
، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبهه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز ووجب
تكرير العامل)) (٧).

مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
٢٠٠٩م

ولم يقف الأمر عند هذا بل ذهب المبرد لمنعها فقال: ((لا تحل القراءة بها))^(١) ووافقه الزجاج بقوله: ((القراءة الجيدة نصب الأرحام أما الخفض فخطأ في العربية ، لا يجوز إلا في اضطرار الشعر))^(٢). ورد ابن يعيش قول المبرد بقوله: ((وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ، لأنها قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة ، مع أنه قد قرأها جماعة غير السبعة ، كابن مسعود والحسن البصري وقتادة ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها))^(٣). ولهذا قال الإمام الرازي تعقيداً على موقف البصريين من هذه القراءة بالذات: ((إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها في القرآن العظيم أولى ، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى))^(٤). وأغرب من هذا قول الرضي: ((والظاهر أن حمزة جوز ذلك بذاء على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات))^(٥).

وأكر ابن الجزري صنيع هؤلاء حيث قال: ((ونعوذ بها من قراءة القرآن بالرأي والتشهي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في كتاب الله من غير نقل؟))^(٦). وخير دليل على ذلك ما قاله حمزة مدافعاً عن قراءته: ((ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر))^(٧).

فذكر ابن مالك ما احتج به المانعون ثم ردّ عليهم فقال: ((وللملتزمين إعادة الجار حجتان: إحداهما: أن ضمير الجر شبيه بالتثوين ، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه ، كما لم يجز العطف على التثوين ، الثانية: أن حق

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٣ ، ص ٧٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شليبي ، عالم الكتب - بيروت - ط ١ ، ١٩٨٨م ، ج ٢ ، ص ٦ .

(٣) شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ٧٨ .

(٤) تفسير الفخر الرازي ، ج ٣ ، ص ١٩٣ ، نقلاً عن غيث النفع ، ص ١٥٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ، الرضي : محمد بن الحسن الأسترباذي ، تحقيق يوسف حسن عمر ، طبعة طبعة جديدة - جامعة قاريونس ، د. ط. ت ، ج ٢ ، ص ٣٣٦ .

(٦) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري : أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع ، دار الفكر ، د. ط. ت ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ .

(٧) المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

د. يوسف دفع الله أحمد

المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلول محل ما يعطف عليه ؛ فامتنع العطف إلا مع إعادة الجار ؛ وكلتا الحجتين ضعيفة : أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه ضمير الجر بالتثوين لو منع من العطف عليه ، لمنع من توكيده ، والإبدال منه ؛ لأن التثوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ، ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما. وأما الثانية: فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه – يعني في محل الآخر – شرطاً في صحة العطف ؛ لم يجز "رُبَّ رجل وأخيه" ، ولا:

أي فتى هيجاء أنت وجاره^(١)

ولا "كل شاة وسخلتها بدرهم" ، ولا الواهب المائة الهجان وعبدها^(٢)

ولا "لا رجل وامرأة في الدار" وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها وما عطفت عليه كثير. فكما لم يمتنع فيها العطف ، لا يمتنع في نحو مررت بك وزيد. وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعاً ؛ وجب الاعتراف بصحة الجواز. ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: **چ چ چ چ چ چ** ^(٣) بالعطف على الهاء، لا بالعطف على سبيل ، لاستلزامه الفصل بين جزأي الصلة. وتوقي هذا المحذور حمل أبا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة ، وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا^(٤).

ومثل هذه القراءة ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن

رسول الله ع قال: **((إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عملاً لا...))**^(٥). ورواية العرب "ما فيها غيره وفرسه"^(٦). ففي الحديث عطف الاسم الظاهر وهو اليهود على الضمير وهو الكاف المجرور بالإضافة إلي "مثل"

(١) صدر بيت عجزه: * إذا ما رحال بالرجال استقلت * في الكتاب ١ / ٢٤٤ .

(٢) للأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معد يكرب الكندي ، الديوان ، ص ١٥٢

(٣) الآية (٢١٧) من سورة البقرة.

(٤) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، د. ط. ٣ ، ج ٣ ، ص ١٢٤٧ .

(٥) صحيح البخاري ، باب الإجارة إلي العصر ، رقم الحديث ٢٢٦٩ ، ص ٤٤٤ .

(٦) حكاة قطرب ، انظر شرح الألفية لابن النازم ، ص ٥٤٤ ، وشرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٧٦ .

دون إعادة الخافض ، وبجر فرسه في حكاية العرب ، بالعطف على ضمير الغائب المجرور بالإضافة إلي غيره.

ولذلك تصدى أبوزرعة للمنكرين لهذه القراءة بقوله: ((وقد أنكروا هذا

وليس بمنكر ؛ لأن الأئمة أسندوا قراءتهم إلى النبي ع ، وأنكروا أن الظاهر لا يعطف على المضمرة المجرور إلا بإظهار الخافض ، وليس بمنكر))^(١).

ومنهج ابن مالك في الاستدلال أشار إليه السفاقي بقوله : "ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية ، بل تصحيح العربية بالقراءة"^(٢). ولذلك ذهب

الشافعي إلا منع الجري وراء علل المتكلمين ، وأشار إلي ضرورة اللجوء إلي السماع في إثبات قواعد النحو فقال: ((ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا بتركهم

لسان العرب وميلهم إلي لسان أرسطاطاليس))^(٣). بل ذهب إبراهيم السامرائي مستنكراً على هؤلاء عدم الأخذ بلغة الحديث ، في حين أنهم اعتمدوا على لغة

الشعر ، وهي خاضعة لسلطان الوزن والقافية ، فقال: ((ولا أدري كيف يتخذ النحويون لغة الشعر مادته في الاستشهاد، بحيث كان للشعر الغلبة على عامة

الشواهد اللغوية والنحوية ، ولم يأخذوا بالحديث؟ ومن المعلوم أن لغة الشعر ، لغة خاصة ، للوزن والقافية فيها سلطان ، ومن هذا جاز للشاعر ما لا يجوز

للنائر ، فكيف تكون مادة تقوم عليها القواعد النحوية؟))^(٤).

ومن ذلك أيضاً موقفهم من قراءة ابن عامر لقوله تعالى: جِئْ كَ كَ وَ وَ وَ جِ^(٥). في الفصل بين المضادف إليه فذهبت طائفة من النحاة

مغالين في وصف هذه القراءة وطاعين في صاحبها دون النظر إلى أنها قراءة متواترة.

ومن هؤلاء الفراء القائل: ((هذا باطل ، ونحوه أهل المدينة ينشدون:

(١) البحر المحيط ، ج ٣ ، ص ١٥٧ .

(٢) غيث النفع في القراءات السبع ، بهامش سراج القارئ المبتدي ، لابن القاصح ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، ط ٣ ، ١٩٥٤ م ، ص ١٥٣ .

(٣) المطالع السعيدة ، السيوطي ، تحقيق طاهر سليمان حمودة ، ط السفير - الإسكندرية - ١٩٨٢ م ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٤) المدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الفكر - عمان ، ط ١ ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٧ .

(٥) الآية (١٣٧) من سورة الأنعام.

د. يوسف دفع الله أحمد

زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مزادة ^(١) بل ذهب يشكك في قراءة سبعية ، ويقول إنه لا يعرفها: ((وفي مصاحف أهل الشام شركائهم بالياء، فإن تكن مثبتة عند الأولين، فينبغي أن يقرأ "زُيِّنَ" أي بالبناء للمفعول ، ويكون الشركاء هم الأولاد ؛ لأنهم منهم في النسب، فإن كانوا يقرأون "زَيَّنَ" أي بالبناء للفاعل ، قلت: لا أعرف جهتها)) ^(٢).

وجمهور البصريين يرون مخالفتها للقياس ويصفون قارئها بالوهم كما جاء في الإنصاف: ((والبصريون يذهبون إلى أن هذه القراءة وهم من القارئ ، إذ لو كانت صحيحة، لكانت من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع دليل على أنه وهم من القارئ)) ^(٣) كان هذا الطعن في قراءة صاحبها عربي فصيح ، وهو من أعلى القراء العشرة سندا ^(٤). فيرون أن إجماعهم على مخالفتها لقواعد النحاة دليل على عدم صحتها ، كأنها من صنع قارئها ، لذلك وقف الإمام ابن الجزري موقف المعارض لهؤلاء المنكرين ، وردَّ عليهم ردًّا مناسباً بقوله: ((ونعوذُ با... من قراءة القرآن بالتشهي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتاب من غير نقل؟... وقارئ الآية ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان وأبي الدرداء رضي الله عنهما ، وهو مع ذلك عربي فصيح من صميم العرب وقوله دليل)) ^(٥). ففي الوقت الذي تجرأ فيه هؤلاء على قراءة سبعية ، فقالوا فيها ما لا يجوز وصف ابن جني ما ردَّوه بأنه وجه قوي، أي الفصل بالمفعول حين أنشد قول الشاعر:

فرججتها بمزجة زجَّ القُلُوصَ أَبِي مزادة

على أن يقول أي: زَجَّ أَبِي مزادة القُلُوصَ ، ففصل بينهما بالمفعول به ، هذا مع قدرته على أن يقول أي زَجَّ القُلُوصَ أبو مزادة ، كقولك: سرني أكل

(١) صدره: *فرججتها بمزجة* زجه: طعنه بالزج وهو سنان الرمح ، القُلُوص: الناقة الفتيّة ، الخزانة ٢٥١/٢ ، وابن يعيش ١٩/٣.

(٢) معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣م ، ج ١ ، ص ١٦٥.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ، ١٩٨٧م ، ص ٢٥٢.

(٤) عرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، ج ١ ، ص ٨٢.

(٥) النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٣.

الخبز زيّد، وفي هذا البيت عذدي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول^(١).
فردّ السّيوطي قول هؤلاء المنكرين بقوله: ((كان قومٌ من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية، وثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، لا مطعون فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية))^(٢)، وقال الكواشي في معرفة توجيه القراءات وفائدتها: ((أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً، إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنه قد توجه إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط الأخرى، وهذا غير مرضي))^(٣) فإذا منع تفضيل قراءة على أخرى فما بالك في ردّها، والطعن في روايتها، ونعت صاحبها بما لا يجوز، وإن كان من أعلى القراء سنداً، لذلك نأى ابن مالك بنفسه عن التعريض بالقراءات فسلك طريق السلامة مسلماً بها، لذلك يقول ابن الجزري معتمداً على قول ابن مالك في جواز الفصل بين المتضادّين وخاصة إذا كان المضاف مصدراً، ((وحجتي في ذلك قراءة ابن عامر التي رفضها أولئك النحاة، ويقول معبراً عن اعتماده عليها

وحجتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر^(٤).

ودافع ابن مالك عن القراءة وصاحبها: ((بأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوه إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفي شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخلوه بين عاملها المضاف إلي ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور: أحدها: كون الفاصل فضلة،

(١) الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق محمد علي نجار، د. طبت، ج ٢، ص ٤٠٦.

(٢) الاقتراح، ص ٢٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف - بيروت - لبنان، د. طبت، ج ١، ص ٣٣٩.

(٤) النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢٦٤.

فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به ، الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف .
الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه ، مقدر التقدم بمقتضى
الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس
استعماله ، لأنه قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً ، فاستحق الفصل بغير
أجنبي أن يكون له مزية ، فحكم بجوازه . وأيضاً فقد فصل بقول النبي ع: " هل
أنتم تاركو لي صاحبي " بالجار والمجرور ، والمضاف إليه اسم فاعل مع أنه
مفصول بما فيه من الضمير المنوي ، ففصل المصدر ، لخلوه من الضمير أحق
(بالجواز) ^(١) . وقال في الألفية:

فقال ابن الناطم: ((ومثال قراءة ابن عامر ما أنشده أبي عبيدة:

وذكر ابن النازم مجموعة من الشواهد تعضد ما ذكره والده^(٣)

احتجاجة بالقراءات الشاذة:

قيل أن أحدث عن الاحتجاج بالقراءة الشاذة، رأيت أن أقف على مفهومها قال البيهقي "وقد استقرّ الأمر منذ قرون على اعتبار ما وراء القراءات العشر من الشواذ التي لا يُتلى القرآن بها في الصلاة أو خارجها... وقد استعار هذه الكلمة علماء الدراسات اللغوية ، فأطلقوا كلمة "الشاذ" على ما خالف القاعدة العامة في الباب الواحد ... وبالمعنى بعضهم فقال: الشاذ ما وراء القراءات

(١) البيت من شواهد العيني ٤٦١/٣ ، وشرح الاشموني ٢٧٦/٢ ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وهو "الحصاد".

(٤) الآية (٤٧) من سورة إبراهيم.

(٨) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، وبهامشه أضواء على الشرح تأليف عاصم بهجت البيطار وآخرون ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، تطوير الخطط والمناهج ، طه ، ١٤١٢هـ ، ص ٣١٢.

السبع. والقول الأول هو المشهور الصحيح ، وعليه جمهور علماء القراءات والفقه.

وقد كثرت الإشارة في هذه المصادر إلي قراء الشواذ من الصحابة والتابعين، فتردد من أسماء الصحابة ذكر عبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب وعبد الله بن عباس، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن الزبير وغيرهم. إلي جانب عدد كبير من قراء الشواذ ، وهم درجات في الشهرة وأكثرهم أربعة هم: ابن محيصن ، واليزيدي ، والحسن البصري ، والأعمش^(١).

يقول ابن جني: ((شاذ ؛ أي خارج عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجها عنها نازع بالثقة إلي قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعل كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه))^(٢).

ويقول عبد الصبور شاهين: ((فهذه الشواذ لم توصف بالشذوذ، لضعف روايتها، ولا لأنها تحوي ظواهر لهجية غير شائعة في اللسان الفصيح، فمثل هذه القراءات مهجور لا يحرص عليه أحد ؛ وإنما سُمِّي الشاذ شاذاً ، لأذنه خارج عن سبعة مجاهد))^(٣). فالقراء لا يأتون بشيء من عندهم ، بل يلتزمون

ما نزل عن النبي ﷺ وهم لا ينظرون في القرآن : ((على الأقيس في اللغة العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت عنهم لا يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة ؛ لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها))^(٤). والقراءة الشاذة مثلها مثل غيرها في صحة الاحتجاج به في ميادين اللغة والنحو وهذا ما ذكره السيوطي : ((أما القرآن فكل ما ورد أنّه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على القراءات الشاذة إن لم تخالف قياساً ، بل ولو خالفته

(١) الاختلاف بين القراءات ، أحمد البيلي ، الدار السودانية للكتب - الخرطوم ، ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ص ١١٢.

(٢) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ، ١٣٨٦ هـ ، ج ١ ، ص ٣٢.

(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، عبد الصبور شاهين ، مطبعة الخانجي ، ط ١٩٨٧ م ، ص ٩.

(٤) النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تصحيح الشيخ محمد علي الضباح ، المكتبة التجارية مصر ، د. طبت ، ج ١ ، ص ١٠-١١ .

يحتاج بها ، في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجر القياس عليه ، كما يحتاج بالمجمع على وروده ، ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس نحو "استحوذ وأبى" ^(١) .

حكم بعضهم على ابن مالك بأدّه أخذ بالقراءة جميعاً سواء أكانت متواترة أو شاذة. ولم يكن ابن مالك أول من احتج بالقراءة الشاذة بل له سلف في ذلك الفراء، والأخفش الذي استشهد على جواز تقديم الحال على عاملها المعنوي بقوله تعالى: ﴿ج﴾ ﴿٤﴾. فيمن قرأ بنصب "مطويات"، وقوله تعالى: ﴿ج﴾ ﴿٥﴾. أي الجار والمجرور في "بيمينه" و"لذكورنا". قال الفراء "ونصب المطويات، على الحال أو القطع، والحال أجود" (٦).

(١) الاقتراح ، السيوطي ، ص ٤٨.

(٢) البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، تحقيق د. عبد العظيم الديب - قطر ، ط١. ١٣٩٩هـ ، ج ، ص ٦٦٦ .

(٥) الآية (١٣٩) سورة الأنعام قرأ قتادة والأعرج خالصة بالنصب وفيها وجهان : أحدهما : حال من المضمّر في الظرف ...والآخر من (ما) ، على مذهب أبي الحسن.

(٦) معاني القرآن ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ .

واعتمد ابن مالك على القراءة الشاذة بذاءً على منهجه في صحة الاستشهاد بها في الحكم بجواز إلحاق التاء بالفعل مع الفصل بدلاً في النثر فقال "وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء في الفعل مع الفصل بدلاً في الشعر ، كقول الرازي^(٣):

والصحيح جوازها في غير الشعر ، ولكن على ضعف ، ومذه قراءۃ مالك ابن دينار ، وأبي رجاء والحدري بخلاف عنه چٹ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ چ ذکرها أبو الفتح ، وقال : ضعيفة في العربية"^(٤). فعرض ابن مالك بمذهب ابن جني لکنه عندما قال: "والصحيح جوازها في غير الشعر ، ولكن على ضعف" ، أي أراد الحكم بقلة ما يرد من ذلك ، لا لتضعيف القراءة كما صرح به ابن جني والله أعلم.

استقلال ابن مالك برأيه :

مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
٢٠٠٩م

لم يجعل ابن مالك نفسه حبيساً لمذهب يتقيد به ويخضع لسلطانه أو يميل ميلاً كاملاً لمذهب دون آخر ، كما فعل الكثيرون من معاصريه من المتأخرين الذين أوغلووا في المذهب البصري، حتى إنك قلما تجد اختيارهم للمذهب الكوفي، وإن ذهب بعضهم من الناحية النظرية إلى ذلك إذ يقول أبو حيان: "ولسنا متعبدون بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب، لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإثما يعرف ذلك مَنْ له استبحار في علم العربية"^(١) .

بل ذهب أحد سابقيه وهو ابن الأنباري في كتابه الإنصاف إلى اختيار مذهب الكوفيين في مسائل لم تبلغ العشر . ممّا يؤكد انحيازه التام لمذهب البصريين في كتاب وسمه بالإنصاف.

وممّا يؤيد ذلك أنّ ابن مالك لم يكن ليختار مذهباً دون آخر إلا وقد بين سبب اختياره، ساعده في ذلك كثرة ما أطلع عليه من أشعار العرب، واحترامه وانقياده لما سُدَّ مع عنهم دون اللجوء إلى التأويل والتعليل لمعارضة ظاهر النصوص إلا فيما دعت الضرورة إليه.

ولئلا يظن ظانٌّ : أنّ ابن مالك لم يبلغ شأن هؤلاء ممّن صدقته علوم وثقافة عصرهم المتمثلة في علم الكلام والفلسفة والمنطق اليوناني وغيرها. فأخذ بظاهر النصوص ، أورد من المسائل النحوية ما يؤيد أنّه كان على دراية تامة بما تستوجبه الدراسة اللغوية والنحوية ، من معرفة بأصول النحو من: سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال.

فمن ذلك تضعيفه لمذهب البصريين حين علّوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم : ((لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة))^(٢) . وهذا ما أورده السيوطي فقال معللاً بقوله : ((لأنّ الفعل كجزء من فعله))^(٣) . وضعّف ابن مالك هذا التعليل من وجهين:-

أحدهما : أنّ التسكين عام ، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال ؛ لأنّ توالي

(١) البحر المحيط ، ج ٣ ، ص ١٦٧ .

(٢) الاقتراح ، ص ١٢٦ .

(٣) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

الحركات إنما كان يوجد في الصحيح من: فَعَلَ ، وَقَعَلَ ، وَانْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ ، وَقَعَلَ لا في غيرها ، ومعلوم أنَّ غيرها أكثر ، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

والثاني: أنَّ توالي أربع حركات ليس مهماً في كلامهم ، بل مستخف بالنسبة إلى بعض الأبنية^(١) ولم يرتض أبو حيان الجري في مثل هذا النوع من العلل لذلك قال: "والأولى الإضراب عن هذه التعاليل ؛ لأنها تخرس على العرب في موضوعات كلامها"^(٢).

واشترط أن تكون العلة هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم: إنَّ علة إعراب المضارع مشابهته للإسم في حركاته وسكناته، وإبهامه وتخصيصه ، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الواجب له قبوله صفة واحدة ومعاني مختلفة ، لا يميزها إلا الإعراب تقول: "ما أحسن زيداً" فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام ، فإن أردت الأول رفعت زيدا، والثاني نصبتَه ، والثالث جررته ، فلا بد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع، فإنك تقول: "لا تأكل السمك وتشربُ َ اللبن، فيحتمل النفي عن كلِّ منهما عن انفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الأول فقط والثاني مستأنف ، ولا يُدَيِّن ذلك إلا الإعراب ، بأن تجزم الثاني أيضاً إذا أردت الأول، وتنص بهما إن أردت الثاني ، وترفعه إن أردت الثالث"^(٣).

وقد علل اختيار التجرد عاملاً للرفع بقوله: ((وبه اختار لسلامته من النقص بخلاف الأول ، فإنه ينتقض بنحو "هل تفعل ، وفعلت ، وأفعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذي تفعل، فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنَّ الاسم لا يقع فيها))^(٤). ووافقه ابنه في شرح الألفية حيث ذهب راداً مذهب البصريين بقوله: "إمّا أن يريدوا أنَّ رافع المضارع هو وقوعه موقعاً هو للاسم بالأصالة

(١) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ١٢٥.

(٢) رتشاف الضرب من لسان العرب ، ج ١ ، ص ٤٦٤.

(٣) الاقتراح ، ص ١٢٤-١٢٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط ١٩٨٢ م ، ج ٣ ، ص ٢٥١.

... وإمّا وقوعه موقعاً هو للاسم مطلقاً . فإن أرادوا الأول فهو باطل ، برفع المضارع بعد "لو" وحروف التحضيض ، لأنّه موقع ليس للاسم بالأصلية.. وإن أرادوا الثاني فهو باطل أيضاً ؛ لعدم رفع المضارع بعد إن الشرطية ، لأنّه موضع صالح للاسم بالجملة ، كما في نحو قوله تعالى: جِبْ بِ جِبْ (١) .

وخالف البصريون فيما ذهبوا إليه بمنع العطف على ضمير الرفع المتصل دون الفصل بالضمير المنفصل ، إذ قالوا إنّّه لا يرتكب إلا ضرورة ، قال سيبويه: "لا يُعطف على المرفوع المضمّر إلا في الشعر وذلك قبيح" (٢) . ووافقه الزجاج بقوله: "وهذا عند أهل اللغة لا يجوز مثله إلا في الشعر" (٣) . وقال النحاس: "هذا من الخطأ ما لا حق به ، عطف على مضمّر مرفوع ، ولا علامة له ، وهذا ممنوع من الكلام، حتّى يؤكد المضمّر أو يطول" (٤) . وعلّل ابن الأنباري ذلك بقوله: "وذلك لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون مقدّراً في الفعل أو ملفوظاً به، فإن كان مقدّراً فيه نحو: "قام وزيد ، فكأنّه عطف اسماً على فعل ، وإن كان ملفوظاً به نحو "قمتُ وزيدُ فالتاء تنزل منزلة الجزء من الفعل ، فلو جوّزنا العطف عليه ، كان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز" (٥) .

إلا أنّ ابن مالك لم يرتض ما ذهب إليه البصريون من المنع، فاعتمد على السماع في إثبات صدق مذهبه فقال: "ويقوم مقام فصل الضمير من العطف الفصل بلا بين العاطف والمعطوف كقوله تعالى: جِثْ ثْ ثْ جِ (٦) . ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: "مررتُ برجلٍ سواهِ والعدم" فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء ، ومنه قول جرير:

(١) الآية (٦) من سورة التوبة.

(٢) الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٩٨٣م ، ج١ ، ص٢٧٨.

(٣) معاني القرآن ، وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٩٨١م ، ج١ ، ص٧٠.

(٤) إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق زهير غازي ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط٣ ، ١٩٨٨م ، ج٤ ، ص٢٦٦.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، مسألة رقم (٦٩) ، ص٣٨٠.

(٦) الآية (١٤٨) من سورة الأنعام.

ورجا الأخیطل من سفاهة رأیه ما لم یکن وأب له لینالاً^(١).

ومثله قول ابن أبي ربيعة:

قلتُ إذ أقبلتُ وزهرٌ تهادی کنعاج الملا تعسفنَ رملًا^(٢)

فعطف "زهر" على الضمير المستتر في أقبلت ، مع تمكّنه من نصبه بعد جعله مفعولاً معه وقول عمر رضي الله عنه: ((كذت وجار لي من الأنصار))^(٣)، وحديث علي رضي الله عنه الذي يقول: ((كنتُ أسمع رسول الله ع يقول: كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر))^(٤). فعطف في قوله "كذت وجار لي" قوله "جار" على المضمر المرفوع التاء في "كنتُ" دون فاصل، وفي الحديث الثاني الاسم الظاهر "أبو بكر" على التاء في "كذتُ، وفعلتُ، وانطلقت دون فاصل. وهذه الأدلة تكفي لإثبات القاعدة ، فلا ضرورة إلى اللجوء لمذهب البصريين ، الذي يترتب عليه تخطئة القراءة ، وابن مالك يخرجها على وجه من وجوه العربية ، وفوق كل ذلك فالقراءة سنة متبعة لا تجوز مخالفتها.

وممّا احدث فيه بالسلماع والقياس معاً تقييد التمييز على عامله المتصرف. قال ابن مالك: "والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد"^(٥). ونسب بعض النحاة مذهب الكسائي للكوفيين^(٦) ، وهذا خلاف لما ذكره ابن السراج "وكان سيبويه لا يجيزه ، والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه"^(٧).

وذهب المانعون إلي ردّ دليل المجيزين كما فعلوا في قول المخبل السعدي..

(١) انظر البيت في شرح الألفية لابن الناظم ، ص ٥٤٣.

(٢) البيت في الكتاب ٣٧٩/٢

(٣) الحديث في صحيح البخاري ، ٤٦ كتاب المظالم والغضب.

(٤) صحيح البخاري ، كتاب فضائل أصحاب النبي ع ، ج ٢ ، ص ٢٩٣.

(٥) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ٣٨٩ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار ، دار الفكر المعاصر - لبنان - بيروت ، ط ٢٠٠١م ، ص ٣٠٠

(٧) الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين القتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - ج ١ ، ص ٢٢٣.

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

"وأجابوا عن البيت من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الرواية "وما كان نفسي" (١) فهو اسم كان. والثاني : أن نصبه على أدبه خبر كان ، أي ما كان حبيبها نفساً ، أي إنساناً يطيب بالفراق . والثالث أدبه من ضرورة الشعر فلا يحتج به على الإعراب في الاختيار. وقال العكبري : وأما القياس على الحال ففاسد، لأن الحال فضلة، والمميز هنا في حكم اللازم ، وهو الفاعل فافترقا" (٢). فاختار ابن مالك مذهب المجيزين فقال: ((وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ؛ ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقول ربيعة بن مقرم الضبي:

وواردة كأنها عصب القطا تُثير عَجَاجاً بالسائبك أصهبها
رددتُ بمثل السيد نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماءً تحلباً (٣)
وكقول الآخر: أتهجر ليلي

وكقول الآخر:

ضِيَعْتُ حزمي في إبعادي الأمل وما أرعويت ورأسي شيباً قد اشتعل (٤)
ومثله:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون يُنادي جهاراً (٥)

وأنُصِرَ لسيبويه ، بأن مميز هذا النوع فاعل في الأصل ، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات ، فلو قُدِّمَ لازداد إلى وهذه وهذا ، فمذع ذلك لأدبه إجحاف.

قلت وهذا الاحتجاج مردود بوجه : أحدها : أدبه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه ، الثاني: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين ، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم

(١) رَوَاهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ نَصْرٍ وَأَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ ... انظر شرح الإيضاح ، ص ٢٢٤ والجمل في النحو للزجاجي، ص ٢٤٦.

(٢) اللباب ، العكبري ، ص ٣٠١.

(٣) البيت في شرح الشافعية ، ج ٢ ، ص ٧٧٧ ، وفي الأشد موني ، ج ٢ ، ص ١٥٥ والسيد: الذنب ، والكميش: السريع، والعطف : الإبط عن القاموس.

(٤) البيت في الأشموني ، ج ٢ ، ص ١٥٤ ، والمساعد على شرح التسهيل لابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٦٦.

(٥) البيت في الأشموني ، ج ٢ ، ص ١٥٤ ، وشرح التصريح ، ج ١ ، ص ٤٠٠.

اعتماده على الأصول النحوية في بناء القواعد النحوية:

أددها: أنّ ذون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لذون الوقاية، ولا تحذف ذون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عُهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

وأيضاً فإنّ نون الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في

(٢) الآية (٤٨) من سورة القصص.

د. يوسف دفع الله أحمد

الفعل نحو قوله تعالى: **ح ه ه** ^(١) **ح** ^(٢) في قراءة السوسي، وفي الاسم كقراءة بعض السلف "بلى" **ح** ^(٣) **ح** ^(٤) بسكون اللام، فحذف الذون النائية عنها تخفيفاً أولى، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل. وأيضاً فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف ذون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف ذون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف، أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.

وأيضاً لو حذف ذون الوقاية لاحتج إلي كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذف نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير، أولى من تغيير ما لا يؤمن معه تغيير ^(٥). واختار مذهب الكوفيين بأن الإعراب أرجح عند إضافة ظرف الزمان إلى فعل معرب أو جملة اسمية.

قال الفراء: " ترفع اليوم بهذا"، ويجوز أن تنصبه، لأنه مضاف إلي غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه، ويفعلون ذلك في موضع الخفض، وكذلك وجه القراءة **ح** ^(٦) **ح** ^(٧) **ح** ^(٨) **ح** ^(٩) **ح** ^(١٠) **ح** ^(١١) **ح** ^(١٢) **ح** ^(١٣) **ح** ^(١٤) **ح** ^(١٥) **ح** ^(١٦) **ح** ^(١٧) **ح** ^(١٨) **ح** ^(١٩) **ح** ^(٢٠) **ح** ^(٢١) **ح** ^(٢٢) **ح** ^(٢٣) **ح** ^(٢٤) **ح** ^(٢٥) **ح** ^(٢٦) **ح** ^(٢٧) **ح** ^(٢٨) **ح** ^(٢٩) **ح** ^(٣٠) **ح** ^(٣١) **ح** ^(٣٢) **ح** ^(٣٣) **ح** ^(٣٤) **ح** ^(٣٥) **ح** ^(٣٦) **ح** ^(٣٧) **ح** ^(٣٨) **ح** ^(٣٩) **ح** ^(٤٠) **ح** ^(٤١) **ح** ^(٤٢) **ح** ^(٤٣) **ح** ^(٤٤) **ح** ^(٤٥) **ح** ^(٤٦) **ح** ^(٤٧) **ح** ^(٤٨) **ح** ^(٤٩) **ح** ^(٥٠) **ح** ^(٥١) **ح** ^(٥٢) **ح** ^(٥٣) **ح** ^(٥٤) **ح** ^(٥٥) **ح** ^(٥٦) **ح** ^(٥٧) **ح** ^(٥٨) **ح** ^(٥٩) **ح** ^(٦٠) **ح** ^(٦١) **ح** ^(٦٢) **ح** ^(٦٣) **ح** ^(٦٤) **ح** ^(٦٥) **ح** ^(٦٦) **ح** ^(٦٧) **ح** ^(٦٨) **ح** ^(٦٩) **ح** ^(٧٠) **ح** ^(٧١) **ح** ^(٧٢) **ح** ^(٧٣) **ح** ^(٧٤) **ح** ^(٧٥) **ح** ^(٧٦) **ح** ^(٧٧) **ح** ^(٧٨) **ح** ^(٧٩) **ح** ^(٨٠) **ح** ^(٨١) **ح** ^(٨٢) **ح** ^(٨٣) **ح** ^(٨٤) **ح** ^(٨٥) **ح** ^(٨٦) **ح** ^(٨٧) **ح** ^(٨٨) **ح** ^(٨٩) **ح** ^(٩٠) **ح** ^(٩١) **ح** ^(٩٢) **ح** ^(٩٣) **ح** ^(٩٤) **ح** ^(٩٥) **ح** ^(٩٦) **ح** ^(٩٧) **ح** ^(٩٨) **ح** ^(٩٩) **ح** ^(١٠٠) **ح** ^(١٠١) **ح** ^(١٠٢) **ح** ^(١٠٣) **ح** ^(١٠٤) **ح** ^(١٠٥) **ح** ^(١٠٦) **ح** ^(١٠٧) **ح** ^(١٠٨) **ح** ^(١٠٩) **ح** ^(١١٠) **ح** ^(١١١) **ح** ^(١١٢) **ح** ^(١١٣) **ح** ^(١١٤) **ح** ^(١١٥) **ح** ^(١١٦) **ح** ^(١١٧) **ح** ^(١١٨) **ح** ^(١١٩) **ح** ^(١٢٠) **ح** ^(١٢١) **ح** ^(١٢٢) **ح** ^(١٢٣) **ح** ^(١٢٤) **ح** ^(١٢٥) **ح** ^(١٢٦) **ح** ^(١٢٧) **ح** ^(١٢٨) **ح** ^(١٢٩) **ح** ^(١٣٠) **ح** ^(١٣١) **ح** ^(١٣٢) **ح** ^(١٣٣) **ح** ^(١٣٤) **ح** ^(١٣٥) **ح** ^(١٣٦) **ح** ^(١٣٧) **ح** ^(١٣٨) **ح** ^(١٣٩) **ح** ^(١٤٠) **ح** ^(١٤١) **ح** ^(١٤٢) **ح** ^(١٤٣) **ح** ^(١٤٤) **ح** ^(١٤٥) **ح** ^(١٤٦) **ح** ^(١٤٧) **ح** ^(١٤٨) **ح** ^(١٤٩) **ح** ^(١٥٠) **ح** ^(١٥١) **ح** ^(١٥٢) **ح** ^(١٥٣) **ح** ^(١٥٤) **ح** ^(١٥٥) **ح** ^(١٥٦) **ح** ^(١٥٧) **ح** ^(١٥٨) **ح** ^(١٥٩) **ح** ^(١٦٠) **ح** ^(١٦١) **ح** ^(١٦٢) **ح** ^(١٦٣) **ح** ^(١٦٤) **ح** ^(١٦٥) **ح** ^(١٦٦) **ح** ^(١٦٧) **ح** ^(١٦٨) **ح** ^(١٦٩) **ح** ^(١٧٠) **ح** ^(١٧١) **ح** ^(١٧٢) **ح** ^(١٧٣) **ح** ^(١٧٤) **ح** ^(١٧٥) **ح** ^(١٧٦) **ح** ^(١٧٧) **ح** ^(١٧٨) **ح** ^(١٧٩) **ح** ^(١٨٠) **ح** ^(١٨١) **ح** ^(١٨٢) **ح** ^(١٨٣) **ح** ^(١٨٤) **ح** ^(١٨٥) **ح** ^(١٨٦) **ح** ^(١٨٧) **ح** ^(١٨٨) **ح** ^(١٨٩) **ح** ^(١٩٠) **ح** ^(١٩١) **ح** ^(١٩٢) **ح** ^(١٩٣) **ح** ^(١٩٤) **ح** ^(١٩٥) **ح** ^(١٩٦) **ح** ^(١٩٧) **ح** ^(١٩٨) **ح** ^(١٩٩) **ح** ^(٢٠٠) **ح** ^(٢٠١) **ح** ^(٢٠٢) **ح** ^(٢٠٣) **ح** ^(٢٠٤) **ح** ^(٢٠٥) **ح** ^(٢٠٦) **ح** ^(٢٠٧) **ح** ^(٢٠٨) **ح** ^(٢٠٩) **ح** ^(٢١٠) **ح** ^(٢١١) **ح** ^(٢١٢) **ح** ^(٢١٣) **ح** ^(٢١٤) **ح** ^(٢١٥) **ح** ^(٢١٦) **ح** ^(٢١٧) **ح** ^(٢١٨) **ح** ^(٢١٩) **ح** ^(٢٢٠) **ح** ^(٢٢١) **ح** ^(٢٢٢) **ح** ^(٢٢٣) **ح** ^(٢٢٤) **ح** ^(٢٢٥) **ح** ^(٢٢٦) **ح** ^(٢٢٧) **ح** ^(٢٢٨) **ح** ^(٢٢٩) **ح** ^(٢٣٠) **ح** ^(٢٣١) **ح** ^(٢٣٢) **ح** ^(٢٣٣) **ح** ^(٢٣٤) **ح** ^(٢٣٥) **ح** ^(٢٣٦) **ح** ^(٢٣٧) **ح** ^(٢٣٨) **ح** ^(٢٣٩) **ح** ^(٢٤٠) **ح** ^(٢٤١) **ح** ^(٢٤٢) **ح** ^(٢٤٣) **ح** ^(٢٤٤) **ح** ^(٢٤٥) **ح** ^(٢٤٦) **ح** ^(٢٤٧) **ح** ^(٢٤٨) **ح** ^(٢٤٩) **ح** ^(٢٥٠) **ح** ^(٢٥١) **ح** ^(٢٥٢) **ح** ^(٢٥٣) **ح** ^(٢٥٤) **ح** ^(٢٥٥) **ح** ^(٢٥٦) **ح** ^(٢٥٧) **ح** ^(٢٥٨) **ح** ^(٢٥٩) **ح** ^(٢٦٠) **ح** ^(٢٦١) **ح** ^(٢٦٢) **ح** ^(٢٦٣) **ح** ^(٢٦٤) **ح** ^(٢٦٥) **ح** ^(٢٦٦) **ح** ^(٢٦٧) **ح** ^(٢٦٨) **ح** ^(٢٦٩) **ح** ^(٢٧٠) **ح** ^(٢٧١) **ح** ^(٢٧٢) **ح** ^(٢٧٣) **ح** ^(٢٧٤) **ح** ^(٢٧٥) **ح** ^(٢٧٦) **ح** ^(٢٧٧) **ح** ^(٢٧٨) **ح** ^(٢٧٩) **ح** ^(٢٨٠) **ح** ^(٢٨١) **ح** ^(٢٨٢) **ح** ^(٢٨٣) **ح** ^(٢٨٤) **ح** ^(٢٨٥) **ح** ^(٢٨٦) **ح** ^(٢٨٧) **ح** ^(٢٨٨) **ح** ^(٢٨٩) **ح** ^(٢٩٠) **ح** ^(٢٩١) **ح** ^(٢٩٢) **ح** ^(٢٩٣) **ح** ^(٢٩٤) **ح** ^(٢٩٥) **ح** ^(٢٩٦) **ح** ^(٢٩٧) **ح** ^(٢٩٨) **ح** ^(٢٩٩) **ح** ^(٣٠٠) **ح** ^(٣٠١) **ح** ^(٣٠٢) **ح** ^(٣٠٣) **ح** ^(٣٠٤) **ح** ^(٣٠٥) **ح** ^(٣٠٦) **ح** ^(٣٠٧) **ح** ^(٣٠٨) **ح** ^(٣٠٩) **ح** ^(٣١٠) **ح** ^(٣١١) **ح** ^(٣١٢) **ح** ^(٣١٣) **ح** ^(٣١٤) **ح** ^(٣١٥) **ح** ^(٣١٦) **ح** ^(٣١٧) **ح** ^(٣١٨) **ح** ^(٣١٩) **ح** ^(٣٢٠) **ح** ^(٣٢١) **ح** ^(٣٢٢) **ح** ^(٣٢٣) **ح** ^(٣٢٤) **ح** ^(٣٢٥) **ح** ^(٣٢٦) **ح** ^(٣٢٧) **ح** ^(٣٢٨) **ح** ^(٣٢٩) **ح** ^(٣٣٠) **ح** ^(٣٣١) **ح** ^(٣٣٢) **ح** ^(٣٣٣) **ح** ^(٣٣٤) **ح** ^(٣٣٥) **ح** ^(٣٣٦) **ح** ^(٣٣٧) **ح** ^(٣٣٨) **ح** ^(٣٣٩) **ح** ^(٣٤٠) **ح** ^(٣٤١) **ح** ^(٣٤٢) **ح** ^(٣٤٣) **ح** ^(٣٤٤) **ح** ^(٣٤٥) **ح** ^(٣٤٦) **ح** ^(٣٤٧) **ح** ^(٣٤٨) **ح** ^(٣٤٩) **ح** ^(٣٥٠) **ح** ^(٣٥١) **ح** ^(٣٥٢) **ح** ^(٣٥٣) **ح** ^(٣٥٤) **ح** ^(٣٥٥) **ح** ^(٣٥٦) **ح** ^(٣٥٧) **ح** ^(٣٥٨) **ح** ^(٣٥٩) **ح** ^(٣٦٠) **ح** ^(٣٦١) **ح** ^(٣٦٢) **ح** ^(٣٦٣) **ح** ^(٣٦٤) **ح** ^(٣٦٥) **ح** ^(٣٦٦) **ح** ^(٣٦٧) **ح** ^(٣٦٨) **ح** ^(٣٦٩) **ح** ^(٣٧٠) **ح** ^(٣٧١) **ح** ^(٣٧٢) **ح** ^(٣٧٣) **ح** ^(٣٧٤) **ح** ^(٣٧٥) **ح** ^(٣٧٦) **ح** ^(٣٧٧) **ح** ^(٣٧٨) **ح** ^(٣٧٩) **ح** ^(٣٨٠) **ح** ^(٣٨١) **ح** ^(٣٨٢) **ح** ^(٣٨٣) **ح** ^(٣٨٤) **ح** ^(٣٨٥) **ح** ^(٣٨٦) **ح** ^(٣٨٧) **ح** ^(٣٨٨) **ح** ^(٣٨٩) **ح** ^(٣٩٠) **ح** ^(٣٩١) **ح** ^(٣٩٢) **ح** ^(٣٩٣) **ح** ^(٣٩٤) **ح** ^(٣٩٥) **ح** ^(٣٩٦) **ح** ^(٣٩٧) **ح** ^(٣٩٨) **ح** ^(٣٩٩) **ح** ^(٤٠٠) **ح** ^(٤٠١) **ح** ^(٤٠٢) **ح** ^(٤٠٣) **ح** ^(٤٠٤) **ح** ^(٤٠٥) **ح** ^(٤٠٦) **ح** ^(٤٠٧) **ح** ^(٤٠٨) **ح** ^(٤٠٩) **ح** ^(٤١٠) **ح** ^(٤١١) **ح** ^(٤١٢) **ح** ^(٤١٣) **ح** ^(٤١٤) **ح** ^(٤١٥) **ح** ^(٤١٦) **ح** ^(٤١٧) **ح** ^(٤١٨) **ح** ^(٤١٩) **ح** ^(٤٢٠) **ح** ^(٤٢١) **ح** ^(٤٢٢) **ح** ^(٤٢٣) **ح** ^(٤٢٤) **ح** ^(٤٢٥) **ح** ^(٤٢٦) **ح** ^(٤٢٧) **ح** ^(٤٢٨) **ح** ^(٤٢٩) **ح** ^(٤٣٠) **ح** ^(٤٣١) **ح** ^(٤٣٢) **ح** ^(٤٣٣) **ح** ^(٤٣٤) **ح** ^(٤٣٥) **ح** ^(٤٣٦) **ح** ^(٤٣٧) **ح** ^(٤٣٨) **ح** ^(٤٣٩) **ح** ^(٤٤٠) **ح** ^(٤٤١) **ح** ^(٤٤٢) **ح** ^(٤٤٣) **ح** ^(٤٤٤) **ح** ^(٤٤٥) **ح** ^(٤٤٦) **ح** ^(٤٤٧) **ح** ^(٤٤٨) **ح** ^(٤٤٩) **ح** ^(٤٥٠) **ح** ^(٤٥١) **ح** ^(٤٥٢) **ح** ^(٤٥٣) **ح** ^(٤٥٤) **ح** ^(٤٥٥) **ح** ^(٤٥٦) **ح** ^(٤٥٧) **ح** ^(٤٥٨) **ح** ^(٤٥٩) **ح** ^(٤٦٠) **ح** ^(٤٦١) **ح** ^(٤٦٢) **ح** ^(٤٦٣) **ح** ^(٤٦٤) **ح** ^(٤٦٥) **ح** ^(٤٦٦) **ح** ^(٤٦٧) **ح** ^(٤٦٨) **ح** ^(٤٦٩) **ح** ^(٤٧٠) **ح** ^(٤٧١) **ح** ^(٤٧٢) **ح** ^(٤٧٣) **ح** ^(٤٧٤) **ح** ^(٤٧٥) **ح** ^(٤٧٦) **ح** ^(٤٧٧) **ح** ^(٤٧٨) **ح** ^(٤٧٩) **ح** ^(٤٨٠) **ح** ^(٤٨١) **ح** ^(٤٨٢) **ح** ^(٤٨٣) **ح** ^(٤٨٤) **ح** ^(٤٨٥) **ح** ^(٤٨٦) **ح** ^(٤٨٧) **ح** ^(٤٨٨) **ح** ^(٤٨٩) **ح** ^(٤٩٠) **ح** ^(٤٩١) **ح** ^(٤٩٢) **ح** ^(٤٩٣) **ح** ^(٤٩٤) **ح** ^(٤٩٥) **ح** ^(٤٩٦) **ح** ^(٤٩٧) **ح** ^(٤٩٨) **ح** ^(٤٩٩) **ح** ^(٥٠٠) **ح** ^(٥٠١) **ح** ^(٥٠٢) **ح** ^(٥٠٣) **ح** ^(٥٠٤) **ح** ^(٥٠٥) **ح** ^(٥٠٦) **ح** ^(٥٠٧) **ح** ^(٥٠٨) **ح** ^(٥٠٩) **ح** ^(٥١٠) **ح** ^(٥١١) **ح** ^(٥١٢) **ح** ^(٥١٣) **ح** ^(٥١٤) **ح** ^(٥١٥) **ح** ^(٥١٦) **ح** ^(٥١٧) **ح** ^(٥١٨) **ح** ^(٥١٩) **ح** ^(٥٢٠) **ح** ^(٥٢١) **ح** ^(٥٢٢) **ح** ^(٥٢٣) **ح** ^(٥٢٤) **ح** ^(٥٢٥) **ح** ^(٥٢٦) **ح** ^(٥٢٧) **ح** ^(٥٢٨) **ح** ^(٥٢٩) **ح** ^(٥٣٠) **ح** ^(٥٣١) **ح** ^(٥٣٢) **ح** ^(٥٣٣) **ح** ^(٥٣٤) **ح** ^(٥٣٥) **ح** ^(٥٣٦) **ح** ^(٥٣٧) **ح** ^(٥٣٨) **ح** ^(٥٣٩) **ح** ^(٥٤٠) **ح** ^(٥٤١) **ح** ^(٥٤٢) **ح** ^(٥٤٣) **ح** ^(٥٤٤) **ح** ^(٥٤٥) **ح** ^(٥٤٦) **ح** ^(٥٤٧) **ح** ^(٥٤٨) **ح** ^(٥٤٩) **ح** ^(٥٥٠) **ح** ^(٥٥١) **ح** ^(٥٥٢) **ح** ^(٥٥٣) **ح** ^(٥٥٤) **ح** ^(٥٥٥) **ح** ^(٥٥٦) **ح** ^(٥٥٧) **ح** ^(٥٥٨) **ح** ^(٥٥٩) **ح** ^(٥٦٠) **ح** ^(٥٦١) **ح** ^(٥٦٢) **ح** ^(٥٦٣) **ح** ^(٥٦٤) **ح** ^(٥٦٥) **ح** ^(٥٦٦) **ح** ^(٥٦٧) **ح** ^(٥٦٨) **ح** ^(٥٦٩) **ح** ^(٥٧٠) **ح** ^(٥٧١) **ح** ^(٥٧٢) **ح** ^(٥٧٣) **ح** ^(٥٧٤) **ح** ^(٥٧٥) **ح** ^(٥٧٦) **ح** ^(٥٧٧) **ح** ^(٥٧٨) **ح** ^(٥٧٩) **ح** ^(٥٨٠) **ح** ^(٥٨١) **ح** ^(٥٨٢) **ح** ^(٥٨٣) **ح** ^(٥٨٤) **ح** ^(٥٨٥) **ح** ^(٥٨٦) **ح** ^(٥٨٧) **ح** ^(٥٨٨) **ح** ^(٥٨٩) **ح** ^(٥٩٠) **ح** ^(٥٩١) **ح** ^(٥٩٢) **ح** ^(٥٩٣) **ح** ^(٥٩٤) **ح** ^(٥٩٥) **ح** ^(٥٩٦) **ح** ^(٥٩٧) **ح** ^(٥٩٨) **ح** ^(٥٩٩) **ح** ^(٦٠٠) **ح** ^(٦٠١) **ح** ^(٦٠٢) **ح** ^(٦٠٣) **ح** ^(٦٠٤) **ح** ^(٦٠٥) **ح** ^(٦٠٦) **ح** ^(٦٠٧) **ح** ^(٦٠٨) **ح** ^(٦٠٩) **ح** ^(٦١٠) **ح** ^(٦١١) **ح** ^(٦١٢) **ح** ^(٦١٣) **ح** ^(٦١٤) **ح** ^(٦١٥) **ح** ^(٦١٦) **ح** ^(٦١٧) **ح** ^(٦١٨) **ح** ^(٦١٩) **ح** ^(٦٢٠) **ح** ^(٦٢١) **ح** ^(٦٢٢) **ح** ^(٦٢٣) **ح** ^(٦٢٤) **ح** ^(٦٢٥) **ح** ^(٦٢٦) **ح** ^(٦٢٧) **ح** ^(٦٢٨) **ح** ^(٦٢٩) **ح** ^(٦٣٠) **ح** ^(٦٣١) **ح** ^(٦٣٢) **ح** ^(٦٣٣) **ح** ^(٦٣٤) **ح** ^(٦٣٥) **ح** ^(٦٣٦) **ح** ^(٦٣٧) **ح** ^(٦٣٨) **ح** ^(٦٣٩) **ح** ^(٦٤٠) **ح** ^(٦٤١) **ح** ^(٦٤٢) **ح** ^(٦٤٣)

أَعْرَب
..... وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُقَدَّرَ

ولم أرد بذلك موافقته المطلقة لمذهب الكوفيين ، وإنما قصدت تقييم موقفه إزاء غيره من النحويين ممن غلب عليهم الميل إلى مذهب البصريين

(٤) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٢٥٥ .

د. يوسف دفع الله أحمد

بصورة قلّ معها اختيارهم، أو توجيههم لمذهب الكوفيين ؛ وحجتهم في ذلك أنّ الكوفيين بنوا أحكامهم على الشاذ، والنادر من لغات العرب. ما اختار فيه التوسط بين مذهبيين :-

وتوسط في اختياره مفصلاً في مسألة تنوين المنادي ضرورة إذ اختلف فيما هو أولى بقاء ضمه أو نصبه؟ فذهب إلى الأول الخليل وسيبويه والمازني. وإلى الثاني أبو عمرو وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي والمبرد ، واختار ابن مالك التفصيل، فيبقى الضم في العلم ، وتنصب النكرة المعينة ، وعكس ذلك السيوطي^(١).

فمما خالف فيه مذهب الكوفيين قولهم بأنّ الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ فقال: ((وهذا فاسد من أربعة أوجه " أحدها أنّ تخالف المتباينين في معنى نسبته إلي كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر ، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

الثاني: أنّ المخالفة بين الجزئين محققة في مواضيع كثيرة ، ولم تعمل فيها بإجماع ، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير ، ونهارك صائم ، وأنت فطر، وهم درجات ، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقيق المخالفة فيها.

الثالث: أنّ المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة ؛ لأنّ العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً ، مع أنّه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عَدِم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أنّ المخالفة لو كانت صالحة للعمل ، لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق. فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون^(٢). ما انفرد به :

ومما يؤيد أنّ ابن مالك اختار لنفسه منهجاً مستقلاً برأيه معتمداً على ما بلغه من السماع وما حباه الله به من فكر ومقدرة فائقة ، ساعده ذلك في إثبات

(١) المصدر السابق ، ص ٣٩٦ ، وانظر مع الهوامه ، ج ٣ ، ص ٤٣.

(٢) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٣١٣ - ٣١٤.

قال ابن هشام (وأجيب بأنَّ شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافة) (٤).

وذهب إلى زيادة الباء في الحال المنفى عاملها فقال : ((وأشرت بقولي

(١) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ١١٩ .

قد يجر بباء زائدة إلى قول رجل من طيء^(١) :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

وخالفه أبوحيان قال ابن هشام: وخرج البيت على أن التقدير: بحاجة خائبة...^(٢)

ومن ذلك ما ذكره بوقوع إذا مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: ((إني لأعلم إذا كنت عني غير راضية ، وإذا كنت عليّ غضبى))^(٣) ، والجمهور على أن "إذا" لا تخرج عن الظرفية^(٤) .

وخرق إجماع النحويين في أن " أم " المنقطعة لا تدخل على مفردة ؛ ولهذا قدّروا المبتدأ في ((أنها لإبل أم شاء)) أي ، أم هي شاء فقال في بعض كتبه: ((لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ "بل" ، وقدرها ها هنا بيل دون الهمزة ، واستدل بقول بعضهم : إنّ هناك لإلاً أم شاء بالنصب ، فإن صحت روايته ، فالأولى أن يُقدّر " شاء " ناصب ، أي : أم أرى شاء^(٥) .

وذكر ابن مالك في شرح العمدة ((إنّ الفعل قد يجزم بلعل عند سقوط الفاء ، وأنشد:

لعل التفاتاً منك نَحْوي مقدّر *** يمل بك من بعد القساوة للرحم^(٦)
وهو غريب^(٧) .

وأجاز النصب بـ"قد" لتضمنها معنى النفي كما حكاه ابن سريّة: ((قد كذت في خير فتعرفه)) بنصب تعرف، وهذا غريب، أشار له في التسهيل بقوله: ((وربما نفي بقدر فنصب الجواب بعدها ، ذكر ذلك ابن سريّة وحكى عن بعض الفصحاء "قد كذت في خير فتعرفه" بالنصب على "ما كذت في خير

(١) البيت في الشرح الكافية لابن مالك ، ٧٢٨/٢ ، والمساعد ٧/٢ ، وشواهد المغني للسيوطي، ص ١١٦

(٢) مغني اللبيب ج ١ ، ص ١١٠ وانظر شرح التسهيل ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ .

(٣) الحديث في صحيح مسلم ، باب فضائل الصحابة ، رقم الحديث ٦٢٨٥ ، ص ١٠٧١ .

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ج ١ ، ص ٤٦

(٥) المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٦) البيت في شواهد المغني ، للسيوطي ج ١ ص ٤٥٤ بضم الراء الرحمة .

(٧) لمرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

فتعرفه^(١)). قال ابن هشام : ((ومحملة عندي على خلاف ما ذكر ، وهو أن يكون كقولك للكذب : هو رجل صادق ، ثم جاء النصب بعدها نظرا للمعنى ، وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب ، فغير مستقيم ، لمجيء قوله :

سأترك منزلي لبني تميم و الحق بالحجاز فأستريح^(٢)

وقراءة بعضهم : **چ گ گ گ گ گ گ** چ^(٣) فابن هشام يريد أنهما إذا اعملها حملا على الفاء والواو في نصب المضارع بعدهما بعد النفي المحض ، أو الطلب المحض ، فما ذهبنا إليه يضعفه جواز النصب في البيت والآية فإنه لم تأت الفاء في جواب أي منهما . واعترض ابن مالك قول الأكثرين بأن لام الابتداء تخلص المضارع للحال بقوله تعالى : **چ گ گ گ گ گ گ** چ^(٤) ، وقوله : **چ گ گ گ گ گ گ** چ^(٥) . فإن الذهاب كان مستقبلا ، فلو كان الحزن حالا ، لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله ، مع أنه أثره^(٦) ، فبنى ابن مالك كلامه على السماع معللا له بظاهر ما تقتضيه الآية فيما جرى عليه مذهبه الظاهري ، دون اللجوء إلى التأويل كما فعل ابن هشام حين قال : ((والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محال ؛ فنزل منزلة الحاضر الشاهد ، وأن التقدير : قصد أن تذهبوا ، والقصد حال^(٧))) . ووافق أبو حيان ابن مالك بقوله : ((ليحزنني مضارع مستقبل لا حال ، لأن المضارع إذا أسند إلى مستقبل تخلص للاستقبال .. فالذهاب لم يقع فالحزن لم يقع كما قال :

يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب^(٨)

وفي المغذي ((وعن سديويه أن " كيف " ظرف ، وعن السديرافي والأخفش أنها اسم غير ظرفي ... وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إن

(١) شرح التسهيل ، ج ٤ ، ص ٣٥ .

(٢) البيت للمغيرة بن حذین التميمي وهو من شواهد الكتاب ٤٢٣/١ ، والمقتضب ٢٤/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٩ .

(٣) الآية (١٨) من سورة الأنبياء .

(٤) الآية (١٢٤) من سورة النحل .

(٥) الآية (١٣) من سورة يوسف .

(٦) غني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .

(٧) لمرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٨) تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الغد ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م ، ج ٥ ، ص ٢٨٦ .

"كيف" ظرف ، إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك : على أي حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا ؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليها مجازا)) وهو حسن ؛ ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل : كيف أذت ؟ أصحیح أم سقیم بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب))^(١). فلما كان موضع الكلام يحتاج إلي تعليل، لجأ إليه ابن مالك مما جعل ابن هشام يحكم على قوله بالحسن .

ومن ذلك تأنيث الفعل بـإلا في النثر ، فجوّز النحاة مثل هذا في الشعر اعتماد على قول الشاعر :

ولم يجوز أحد في النثر إلا ابن مالك ، وقد اعتمد في هذا على قراءة قوله تعالى : **جَذَذَ ثَثَ ثَثَ** (٣) ، وقوله : **جَثْ جَثْ جَثْ** (٤) برفع " صيحة " ، " ومساكنهم " (٥) . وحكم الطبري على قراءة ((لا ترى إلا مساكنهم)) بالقبح (٦) . وقال الزمخشري : " إنها ليست قوية " (٧) . وضعفا ابن جني : وقال : ((والشعر أولى بجوازه من القرآن)) (٨) . ونسبها أبوحيان إلى مجموعة من القراء وقال : ((وهذا لا يجيزه أصحابنا إلا في الشعر ، وبعضهم يجيزه في الكلام)) (٩) . والأرجح قول ابن مالك ؛ لصحة ما نقله نظماً ونثراً .

- (١) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٠٦ .
- (٢) البيت في شرح التسهيل ، ج ٢ ، ص ١١٤ .
- (٣) الآية (٢٩) ، من سورة يس .
- (٤) الآية (٢٥) ، من سورة الأحقاف .
- (٥) أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٢٥٩ .
- (٦) امع البيان عن تأويل أي القرآن ، للطبري ،
١ ط ج ٢٦ ، ص ٣٤ نقلا عن تخريج القراءات
حسين البواب ، دار الفرقان - عمان - الأردن
- (٧) الكشف ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ .
- (٨) المحتسب ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .
- (٩) لبحر المحيط ، ج ٨ ، ص ٦٤ .

21.

مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
٢٠٠٩م

الحمد الذي بنعمته الصالحات ، والصلاة والسلام على المؤيد بالآيات والمعجزة نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

بعد مثابرة وجه متصل في البحث في منهج ابن مالك في الاستدلال بالقراءات القرآنية وأثره في النحو العربي . سعيت من خلالها لتوضيح منهجه الذي سار عليه في جهوده في إصلاح النحو العربي ، مما أصابه بسبب مذاهج هؤلاء الندويين من سابقه أو معاصريه ، الذين امتلأت مؤلفاتهم بمسائل متعددة من القياس والعلل التي جعلت الطريق شاقاً أمام المبتدئين في دراسة النحو العربي، وأسقطت همهم في الاهتمام بالدراسات النحوية ، بل أعيت المشتغلين بقضايا النحو ، لاسيما وأن ظروف الحياة التي لا تخفى على أحد من بني وطني أصبحت علّقاً كبيراً للباحثين؛ وذلك لأنّ مؤلفات هؤلاء . إن لم يكن جلّها – تظهر فيها روح التنافس؛ فكل واحد منهم يعمد على إظهار قدرته في التفنن في القياس والعلل ، وما تجد في بطون أمهات كتبهم من العويص الذي يصعب فهمه على الكثيرين، لكل ما تقدم ، واحترام ابن مالك لكل ما سمع من العرب مما صحت روايته ، واعتماده على ذلك في تثبيت قواعد النحو العربي ، اتسم منهجه بخصوصية متفردة يمكن الإشارة إليها فيما يأتي :

(١) اعتمد ابن مالك في منهجه النحوي على مبدأ تقديم السماع في النحو العربي .

(٢) جعل ابن مالك القراءات القرآنية في قمة الشواهد النحوية ، معتمداً على ما تواتر منها ، ومسداً ومقاربا بالشواذ منها .

(٣) لم يمل ابن مالك إلى الجري وراء القياس مؤوّلاً ومعلّلاً في وجود النص ، مقتدياً في ذلك بمذهب الأصوليين .

(٤) لم يكن ابن مالك بمعزل عن ثقافة عصره في الإلمام بما تقتضيه أصول الدراسة ، فلجأ للقياس والعلل فيما دعت إليه الضرورة .

(٥) اختار لنفسه مذهباً مستقلاً ، فلم يكن ليرجح قول البصريين كما فعل الأكثرون من معاصريه ، ومجافياً لمذهب الكوفيين، فرجح مذهب الكوفيين – مخالفاً للأكثرين – في مسائل لا تعد ولا تحصى فيما رأى ذلك محتجاً بالسماع والقياس.

(٦) اختار مذهباً مفصلاً فيما استوت فيه أدلة الفريقين من مسائل.

(٧) انفرد برأيه في مسائل متعددة؛ لما رأى مخالفة الجمهور من الفريقين ،

د. يوسف دفع الله أحمد

لاعتماده في اختياره على السماع والقياس في إثبات مذهبه.